في الماضي وعلى هذا الخلاف لو قال ما انت بامراة لي او قال ما انا زوجك قال
رحمه الله **والصريح يلحق الصريح** وقال الشافعي رحمه الله الصريح لا يلحق
البائن حتى لو قال لها انت بائن او خالعتها على مال ثم قال انت طالق وقع عليها
وعندنا لا يقع بعد الخلع لان الطلاق شرع لازالة ملك النكاح وقد زال بالخلع او
الطلاق على مال فلم يصادف محله وصار كما اذا طلقها بعد انقضاء العدة ولنا قوله
تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به يعني الخلع ثم قال فان طلقها فلا تحل له من
بعد حتى تنكح زوجا غيره والفا للتعقيب مع الوصل فيكون هذا الطلاق واقعا على الطلقة
بعد الخلع مرتبين وحال عليه الصلاة والسلام المختلعة يلحقها صريح الطلاق ما دامت في
العدة ولان القيد الحكمي باق ببقاء الحكم وانما فات الاستيفاء وقد ذكرنا ان
التصرف في المحل كفعله بالحيض وغيره

يلحق الصريح لا البائن الا اذا كان معلقا قال رحمه الله **والبائن**
الدار فانت بائن ثم قال انت بائن ثم دخلت الدار وهي في العدة فطلاق اما لكونه
البائن يلحق الصريح فظاهر لان القيد الحكمي باق من كل وجه لبقاء الاستيفاء واما عدم لحوق
البائن البائن فلانه انما امكن جعله خبرا عن الاول حيث هو صادق فيه فلا حاجة الى
جعله انشاء لانه اختصاص ضروري حتى لو قال عنيت به البينونة الغليظة يدين
ان يعتبر ونيته به لحرمة الغليظة انها ليست بثابتة في المحل فلا يمكن جعله
اخبارا عن ثابت فيجعل انشاء ضرورة ولهذا لو كان معلقا بان قال لها ان دخلت
الدار فانت بائن ثم قال لها انت بائن ثم دخلت الدار يقع المعلق لانه لا يمكن
جعله خبرا لصحة التعليق قبله وعند وجود الشرط هي محل للطلاق فيقع وفيه
خلاف زفر رحمه الله هو يقول المعلق بالشرط كالمنجز عند وجود الشرط وجوابه
ما بينا والله اعلم

باب تفويض الطلاق

قال رحمه الله **ولو قال لها اختاري فاختارت نفسها ينوي به الطلاق**
فاختارت في مجلسها بانت بواحدة لان المفوه لها مجلس العلم
باجماع الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ولانه تمليك الفعل منها والتمليكات تقتضي الجواب
في المجلس كما في سائر التمليكات فان قيل كيف يعتبر مليكا مع بقاء مكنه والشيء يحمل
ان يملكه شخصان كل واحد منهما كله قلنا هذا تمليك الايقاع لا تمليك العين فلا
يستحيل وانما ذكرنا في العين والابد من النية فيه لانه من الكنايات على ما تقدم من
وهذا لانه يحتمل انه خيرها في النفقة والكسوة او الدار للسكنى ويحتمل انه خيرها
في نفسها فلا بد من التعيين الا بالنية والواقع به بائن لان اختيار ها نفسها به يتحقق
لشيوعه اختصاصها بنفسها وفي البائن دون الرجعي **قال** رحمه الله **ولم ينو فهي**
واحدة بائنة الثلاث لان الاختيار نفي عن الخلوص وهو غير متنوع فتعين
البينونة لانه متنوع الى غليظة وخفيفة فايهما نوى صح وخلاف الامر باليد
لانه يبقى عن التمليك وضعا بصفة العموم كقوله تعالى والامر يومئذ لله وقال

قدم حتى لو قال
عنيت به البينونة
اقتصر على نية البينونة
في البدائع قد اعلم
الراجح ممن تولين حكاها
في المحيط واقتصر عليه ذكر
عمر رحمه بلفظ ينبغي
ويلاحظ قال في مقدمة الزيادات
والذي يظهر لي ان
مقتضى تعليلنا ثم
انه اذا نوى ثلثا
على الاحتمال وتكون البينونة
فيما يحتمل دون الزوال ثم
قال للبهائي انت
طالق بائن يقع اخرى
بائنة ولو قال انت
بائن لا يقع لانه اخبار
تحلا فان قال ولو قال لها
انت طالق بائن يقع
البتة ثم

تعالى لا يملك الا ان الامر كله لله وهو مصدر والمصدر جنس يحتمل العموم والخصوص فاذا
نوى كان ايقاعا فتنوي تمليكا جميع ما يملك وهو محتمل لفظه فيجوز واما قوله
اختاري فليس بتمليك وضعا وانما جعل تمليكا على خلاف القياس لاجماع الصحابة لكونه
لا يبقى عن الايقاع ولا عن التفويض والاجل منعقد على الواحدة ونقل مارواه علي
رضي الله عنه

فان قامت او اخذت في عمل اخر بطل خيارها قال رحمه الله
لانه تمليك فيبطل بما يدل على الاعراض من قيام او اخذ في عمل اخر بخلاف
الاكل والشرب لان المبطل هناك الافتراق لا عن قبض دون
كلامها شرط وذكر النفس او الاختيارة في احد قال رحمه الله
لانه انما عرف كونه طلاقا باجماع الصحابة وهو في المفترق من
احد الجانبين وهذا الان قولها اخترت مبهم فلا يصلح تفسيرا للمبهم ويشترط ذكر
النفس متصلا وان انفصل فان كان في المجلس صح والا فلا وذكر الاختيارة كذكر النفس
لانها بمعنى عن الانا ذ واختيارها نفسها هو الذي يجري تارة ويتعدد تارة اخرى بان
قال لها اختاري نفسك بمائتين او بثلاث تطليقات وهذا لان التعدد من لوازم
الطلاق وقد ذكر باختيارها نفسها مرارا دون اختيارها وحدها وكذا ذكر التطليقة
لو تكرر قوله اختاري يقوم مقام ذكر النفس وكذا قولها اخترت اختي وعني
اهلي او الازواج يغني عن ذكر النفس بخلاف قولها اخترت اختي وعني
نفسي وزوجي فالغيرة للسابق ولو قالت اوزوجي يبطل ولو قال لها اختاري
فقالت اخترت لم يقع لعدم النشور من الجانبين وهو شرط من احدهما بخلاف
ما اذا قالت اخترت نفسي او قال هو اختاري نفسك فقالت هي اخترت حيث يقع
لان كلا منهما مشتمل ومانواه الزوج من محتملات كلامه او كلامه مفسر وكلامها خرج
جوابا له فيكون المذكور في كلامه كالمعاد في كلامها **قال** رحمه الله **ولو**
قال لها اختاري فقالت اخترت نفسي فقد طلقت اما قولها اخترت نفسي فقد ذكرناه واما قولها انا اختار نفسي
فالقياس ان لا يقع شيء لان كلامها مجرد وعدا يحتمله لكونه مشتركا بين الحال
والاستقبال فلا يقع الشك فصار كما اذا قال لها طلقي نفسك فقالت انا
طلق نفسي وجه الاستحسان ما روي ان الله عليه الصلاة والسلام قال لعايشة
رضي الله عنها حين نزلت اية التخيير اني مخبرك بشيء فلا تجيبني حتى تستامري
ابويك ثم اخبرها بالاية فقالت اني هذا استامر ابوي بل اختار الله ورسوله
والدار الاخرة فجعله عليه الصلاة والسلام جوابا منها ولان هذه الصيغة غلبت
استعمالها في الحال كما في الشهادة والحلف حتى لو قال الشاهد اشهد بكذا
فلان مخبر كذا ابن يدوين له تحقيقه فيكون حكاية عن اختيارها في ذلك بخلاف
قولها انا اطلق نفسي لانه لا يمكن ان يجعل حكاية عن تطليقها في ذلك الحال
لعدم تصوره لان الطلاق فعل اللسان فلا يمكنها ان تنطق بلفظ يقع طلقها بهذا

المفسر
وقوع الطلاق بلفظ الاختيار رجاع الصحابة في اللغة المفسر الرجوع الى الحاسب
يعني ان تختار نفسه بما يكفي وقوعها غاية البيان

قوله وكذا اذا قالت انا اختار نفسي او اختار ك او اختار ي ونحو ذلك
يجعل على ما اذا كان قالها اباها وامها اما اذا اراد بقولها انا اختار نفسي
انه يقع كما لو قال لها اختاري فقالت اختار نفسي عند
عامة المشايخ رحمهم الله وقالوا ما لو قالت
اخترت ابي او امي او قالت انا اختار ابي
ونحو ذلك مما لا يقع لقاصد ذلك مقاصد
اختارت نفسي لا غير

والله سبحانه وتعالى اعلم

Copyright © Hamdard University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)